

بازرسی شد  
۳۷ - ۳۶

ارفا



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی حاشیه سلطان احمد بر ابراهیم تبرید نام کتاب مؤلف موضوع تألیف		بازدید شد ۱۳۸۱
شماره دفتر ۴۴۰۴ ۱۷۵۲		۱۷۳۲ ۱۱

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----







في قوله لا يمتنع امر واحد في المظهر من كلامه لا يمتنع حصوله في نفسه  
 وجه الواجب في حصوله في ذاته الدور في نفسه وبعده غير **قول**  
 وثانيها لا يمتنع في ذاته لا يمتنع في كلامه المقصود على هذا المقرب من قوله  
 اما جعل الثاني في الشيء الثاني في امور في نفسه بطريق الترتيب واما  
 المظهر على وجهه في ذاته اذ جعل الثاني في وجهه الواجب وجعل  
 الدور في نفسه وبعده على كونه المقرب في ذاته في نفسه المقرب  
 لم يمتنع بطريق الثاني في راسا بخلاف هذا المقرب **قول** رابعها  
 ما قرره في نفسه واما جعل الثاني في الشيء الثاني في المظهر  
 بين نفسه في امور ولا يمتنع في ذاته في كلامه في نفسه في  
 الشيء الثاني في الجواب بحسب النظر في قوة السبب في قوله  
 الثاني في المقرب في الاول في الفوق في نفسه في الثاني في ذاته  
**قول** يمتنع في نفسه في الشيء في نفسه في نفسه في حاله في  
 لا في نفسه في الممتنع في جميع أنحاء عدمه ولو لم يمتنع في نفسه  
 في موصوفه وليس المراد الموجودات في شرط الوجه في راسه  
 الممكنات في شرط الوجه كذلك **قول** والآخر في نفسه  
 على نفسه وعلله في ذاته لا يمتنع في نفسه في نفسه في نفسه في

في قوله لا يمتنع امر واحد في المظهر من كلامه لا يمتنع حصوله في نفسه  
 الممكنات في ذاته وعلله في ذاته في نفسه في نفسه في نفسه  
**قول** في نفسه في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 الممكنات في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 غير الوجه وعلله في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 الوجه في نفسه في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 في عبارة في نفسه في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 اذ في نفسه في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 على الشيء في نفسه في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 لفظه في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 المقام في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 الكلام في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 في هذا المقام ليس في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 به الحكم في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 لفظه في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
 من حيث بل في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته















القديم على ما هم في تخصيص الالجاب في توقف على شرط ولو كان  
 الحق لهذا الاستدلال لا يمكن المعارضه مع ما لا يمكن مع ما لا يمكن  
 وكان العلم حادثا لم يفت على شرط حادث بالالزام ولا يمكن  
 الفرق بين الالجاب والاحتمال ان الاول ان الالزام كان  
 كافيا في تخصيص الالجاب الحادث سواء كان الفاعل موجبا  
 او مختارا لم يفت في القول بان الشرط لو كان حادثا لم يفت  
 على شرط حادث بل على الالزام في تخصيص الالزام في قول  
 الالجاب بثبوت التوقف على شرط حادث حتى يمكن الاستدلال  
 ولا يمكن المعارضه بل كما يمكن ان حادثا يمكن القول بان تخصيص  
 هو الالزام والالجاب في شرط حادث سواء كان الفاعل  
 موجبا او مختارا انما كان حدوث الالزام مع الالجاب امر  
 لا يتعلق فتوهم عدم جواز القول بالالزام في صورة الالجاب  
 مع الحدوث وهو توهم فاسد لان القول بالتوقف على شرط  
 حادث انما قال الاستدلال على فرض اجتماع الحدوث مع الالجاب  
 مع قطع النظر عن هذه المزية عن استحالة هذا الفرض في قولها  
 ويمكن بانه في توقف على شرط حادث ولا شك انه على

لغزو

عند الحدوث معك من هذه المقدمه عند الحدوث ولا يشترط  
 لهذه المقدمه بالالجاب والاحتمال في قولها في العلم بان  
 ان الالجاب في الاحتمال لا يشترط حادث فلو كان الاستدلال  
 ولم يمكن الداعي كافيا في حق العلم بان شرط حادث  
 لبطان الترجيح لا مرجع في العلم مطلقا في العلم بان العلم  
 قد علم الشرط فيعلم على العلم بان العلم بان العلم بان العلم  
 وهو عدم الالجاب مطلقا وهو لا يناسب فيه لانه فاعل  
 بالالجاب الخاص فيكون المعارضه انما لا يستدل بالالزام  
 في الشرط لو لم يمكن على بطان الاحتمال والالجاب في العلم  
 في العلم بان العلم بان العلم بان العلم بان العلم بان العلم  
 الالجاب لو كان حادثا لم يفت على شرط حادث وهذا  
 لو كان صحيحا والداعي لا يمكن كافيا في الالجاب في العلم بان العلم  
 لان صحيحه في صورة الاحتمال والالجاب في العلم بان العلم  
 في العلم بان العلم بان العلم بان العلم بان العلم بان العلم  
 وطلان الترجيح لا مرجع مطلقا فاعلم بان سبب هذا الاستدلال  
 في العلم بان العلم بان العلم بان العلم بان العلم بان العلم



المذكور في الجواب مطلقا وهو ان لا يخرج لما لا يمكن ان  
 الاجاب مطلقا كما ان من سأل عن اجابته في الامور التي  
 نشأت من غيرهم فهم الماد **اول** ومنه ان العبد في الزمان لا يخرج  
 العبد في الزمان عن الاعتبار والارادة لا يخرج عن المسمى  
 من ان لا يخرج من العبد في الزمان عن الارادة من كونها  
 للشيء في الزمان الاصل وان كان الله تعالى في كل زمان وفي كل  
 المنة فان الاشياء في الزمان لا يخرج من ارادة من غير مرجع  
 يجب على الارادة وان كان بعد تعلق الارادة وجب الاثر  
 فان يوم من الاشياء في الزمان فيجب العبد في الزمان  
 على الارادة بل القول بان الشرع لم يجب له بعد متعلق عليه  
 بين الكل الا في الزمان فليس من المتكلمين في الزمان لا في  
 الغير في الزمان وجوب الزمان الذي هو في الزمان وجوب  
 على الارادة فيجب له كما لا يصلح متعلقا لا وجوب الفعل  
 بعد الارادة ففعلهم وقد اعترض عليهم بان ما قيل في الزمان  
 الفعل انما معناه على الارادة ايضا **اول** فالحق في الزمان  
 ما عراه في غير ما في الزمان في العالم ليس بالاجاب بالمعنى المذكور

والارادة في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان  
 ومنه ان الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان  
 لا يجب في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان  
 فان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان  
 قال في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان  
 المذهب الاول انما حصل من المذهب لما قال بطلان الشرع في الزمان  
 المرجع الموجب لزومه القول بالاجاب ما هو الا الجواب في الزمان  
 في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان  
 من سأل عن المذهب من قول يجوز ان يخرج من مرجع في الزمان  
 مطلقا بل لا يستلزم لال على مذهب المذهب هو في الزمان في الزمان  
 القدم في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان  
 الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان  
 ولا يمنع التوقف على شرط بل لا يعقل فيقولوا مقدمات الله نعم  
 يحتاج اليها في بيان لزوم القدم في الزمان في الزمان في الزمان  
 كما سألنا في قوله فان قيل **اول** ذلك التوقف في قوله في الزمان  
 اقول قوله في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان







في انما المشرع حين تقدم الفعل المطلق اذ لو لم يكن قديما اصله لزم  
 لزم التخلّف قطعا ومنه المستلزم من شرطه ما تقدمت عليه قدم  
 جميع اجزاء العالم طاقا بحيث لا يكمل التوقف لزوم التقدم في الجملة  
 ومع ملاحظة السؤال في ان قبل هذا ذكره واجاب عنه **قوله** معناه  
 المراد بالتعاقب ان لم يكن شرطه السابق ان تقدم ثم حدث  
 الشرط اللاحق وهكذا او كما هو الشرط السابق باق مع الشرط اللاحق  
 مع التقدم وانما في هذه المدة بل انما يطبق تعاقب الشرط  
 حقيقة على الثاني ويجاز على الاول لانها معداة حقيقة لا كونه  
 انه على هذا السبيل يمكن ان تقدم الفعل المطلق من بعده وهو  
 الذي ناله الحاشية وعلى هذا اخر ضرورة اجتماع الشروط  
 في حدوث الشرط معا لا يمكن لهما تقدم وتاخر في حدوثه  
 ولا يخفى انه على هذا التقدير لم يتم تخلف المعلوم عن المعلوم  
 سواء كانت الشروط متعقبة الازل او في الازل الالهي  
 في الضرورة الثانية لم يتم تخلف الشرط عن غيرها ثم لا يخفى  
 في ضرورة اجتماع الشروط في الازل خلاف المفروض في الكلام  
 في الشرط الخامس مع حدوث العالم **قوله** لم يتم قدمه

هنا

بالشخص او بالقدم على الاجزاء او على التدرج في الاجزاء  
 لو كان حاديا لم يتحقق لزم التخلّف لا احتمال توقف على شرط  
 حاد في العالم لزم التخلّف فاما في الجملة المطلق من اعتبار  
 التوقف ولهذا قال الشيخ لو كان حاديا لم توقف على شرط  
 حاد في العالم لزم التخلّف عن الوجوب السابق وابطال التوقف  
 لم يتم التسليم لو كان الازلي حاديا لم يلزم التوقف من وجه لزم  
 التخلّف مطلقا **قوله** او التقدم بجميع الاجزاء فيكونه متعقبة  
 المحدث في الجملة ولو تجوز ولا يلزم من التخلّف مركبا بخلاف  
 المحدث من جميع الوجوه **قوله** اذ قد سبق استحالة قدم العالم  
 حاصلا انه اذا ثبت لزم الايجاب مستلزم قدمه ولو كان قدما ما  
 بالذات وقت فيما سبق استحالة التقدم بالذات كانه متعقبة  
 الايجاب فلا حاجة لتأنيده بان استحالة الايجاب في اثبات  
 المستلزم تقدم العالم بالشخص او بالجزء فيمان هذا الاستلزام  
 مستلزم **قوله** وكان لما بالضرورة من كونها اصلها  
 من القوة لا الفعل هذا عند التدرج الثاني اعني قوله واليه  
 الفعل فاقم **قوله** وهذا لا ينافي كونها كانت العباد صادرة عنها



















والاعمال والاعمال من العقل والقدرة  
 بعد الحق في الجواب الواحد وهو لا ينافي الا كما في الجواب  
 بل حكمهما فان كانا من الغرض من هذه المسئلة في علمهما  
 الحق الواحد والوجه بالنسبة لكل الكائنات الذي لم يقصد  
 عظيم لانهم لا يميزون في القوة التي من هذه المسئلة على قدرته  
 والاعمال من عام القدر وريه عام الظهور ضعفه لان اورد عليه  
 الشك كما استوفى بل لا يرد عليه انه لا يضر فيه لهذا الدليل العلم  
 فمرة انه يتولى ان يتم لكل علم قدرة كل احد اذ لا يمكن  
 الا ان يكون له نسبة على كل الفاعل على السواء فلو كان في ذلك  
 كما في بالنسبة على كل احد في نسبة الدليل بالنبذ فهو من العلوم الواجب  
 والتحقيق من القدر وريه التي هي متضايف لقدره وريه  
 الفاعل والفعول وكما انه لا يلاحظها من عدم اباد العلول  
 علم الوجه وريه العلم من قدرته على القدرة كذلك لا يلاحظها  
 طرف الفاعل من شقين احدهما قوة يحكم بها من التاثير والاعمال  
 كما في كل فكر فقدرته من كل احد وهذا من كسبه  
 الواحد في الخيال انما كسبه القدر والريه في الخيال كسبه في نسبة

في

الامور والاعمال من قدرته على العلم الاول من كسبه  
 على كل الفاعل فان كان في الجواب الواحد على ما حصل الامر المذكور  
 حصلت القدر وريه والقادر وريه والاعمال فان كانت تلك  
 القوة حاصلة بالنسبة لبعض الافعال في بعض كذا في نسبة  
 بالنسبة لبعض الافعال في بعض من ذلك في العلم المذكور  
 هو الامكان الذي انما يستلزم الامكان في المفعول حصول القوة  
 المذكورة في الفاعل التي ذكرنا ان من كسبه في الجواب الواحد  
 واعتراف الشك في نسبة ما سمعنا به باعتبار الشك في وجوده  
 ما ذكره الخ من تعميم القدر وريه بالنسبة الى الواحد من احوال  
 او بوجهه وسلك الامكان على الاحتياج لا تامة الواحد في نسبة  
 الواحد في كسبه في الجواب ثم لا يلاحظ كسبه ما ذكرنا في الجواب  
 على الدليل المشهور الذي يستعمل في الشك في قدرته واعتبر بطلان  
 القدر على الحق الاخص الذي قال به الملبس على الحق  
 الحق في الاسكت انما لو قصد جميعها بالنسبة الى الكائنات الواجب  
 راء العلم على الدليل المذكور من كسبه ما ذكرناه او رده الشك  
 عليه في ذلك في الخيال انما بالنسبة ما هو مقتدر وغيره من









































وابتداء من المبدأ في قول **اول** كان ادراك النفس  
 الا ان ادراكها لم يكن مثلاً لا للشيء بل لم يكن مثلاً  
 لشيء من ادراكها فان الصور في الجسد والشيء  
 خارج عن النفس الناقصة وكل من كان مثلاً لا للشيء  
 فان الصور في الجسد والشيء لا يكون الا بصورة  
 في القول في امره **اول** ادراك النفس الانسانية  
 ادراك قول النفس وهو مبدء متغير **اول** وان  
 سره الا انما لم يجد ان خارج عن النفس لان  
 الله في هذا المقام موجد والمذكور سنده فكيف  
 الا في قول **اول** فان لم لا يعزب عنه مثقال ذرة من  
 ما به كرمات المادية الشكوه من حيثها اذ لم  
 يحضره جوده كرمه فان سنده الوجودات المادية  
 ولم يجره من حيثها في امر القلب على ما هو المشهور  
 من اشاع جوده منزه الشكوه الى امره  
 تجرته مما به فلا في القول بالاكفاء في العلم  
 الا بالادراك من حصول صورة المشكوكات في الجوار

**اول** في المبدء من حيثها **اول** في المبدء من حيثها  
 فان كانت بقاء عبارة عن الاشياء التي  
 عن المبدء الاول والشيء من حيثها اعتباراً  
 القادر على ان يكون المبدء والشيء نفسه فلا ادراك  
 العلم المقدم على الا كما بل هو العلم العنصر الذي  
 لا يكون **اول** في المبدء من حيثها **اول** في المبدء من حيثها  
 سواء العنصر من غير كلام الشئ استشهدا به لانه  
 من العلم المقدم البند ومنه العلم فلا به فلا به  
 من حيثها **اول** في المبدء من حيثها **اول** في المبدء من حيثها  
**اول** في المبدء من حيثها **اول** في المبدء من حيثها  
 بالشيء لا البناء وهو العلم من حيثها **اول** في المبدء من حيثها  
 بالشيء في المبدء من حيثها **اول** في المبدء من حيثها  
 فانه من حيثها **اول** في المبدء من حيثها **اول** في المبدء من حيثها  
 المبدء من حيثها **اول** في المبدء من حيثها **اول** في المبدء من حيثها  
 من حيثها **اول** في المبدء من حيثها **اول** في المبدء من حيثها  
 الصورة التي من حيثها **اول** في المبدء من حيثها **اول** في المبدء من حيثها

يا منزه عن العلم من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 والسم الغيبية الموقر من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 عن الكفا الكف من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 زوال تلك العلم من الغيبية هو الموقر الكف  
 من الكفا الكف من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 طرف وقود فاما من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 يمكن من الطرف وقود فاما من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 من الكفا الكف من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 هذا هو من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 صفة من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 واما من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 يوم الجود طرف وقود فاما من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 وزوال من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 لو كان من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 وشهد والشهد لا يتم في ثبوت مثل العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 الذي ذكره العلم الغيبية هو الموقر الكف

هو الكفا الكف من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 الذي ذكره العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 من الكفا الكف من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 وقت وجود الكفا الكف من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 الاكثر هو الكفا الكف من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 الاكثر هو الكفا الكف من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 الجود وهذا هو العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 اثبات الغيبة هو العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 ولا يمكن لوجود الكفا الكف من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 اذا حصل يوم الجود هو العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 مثلاً عند من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 المدكور من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 يوم السبت لا يكلم في العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 لا من العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 الحمد الى العلم الغيبية هو الموقر الكف  
 رنم الجود من العلم الغيبية هو الموقر الكف



وبقدر من الغيرة في ان يكون له لا يعلم الا بالبرهان  
 المذكور في الجواب على ما ذكره في الفهرست المذكور  
 والله تعالى اعلم بالصواب كما قال الله تعالى  
 في سورة النور قوله عز وجل ان الله ليس بالمتبع  
 بالبين ولا الظاهر ولا الباطن ولا يعلم ما في  
 الصدور الا من يشاء الله تعالى ولا يعلم ما في  
 الارواح الا من يشاء الله تعالى ولا يعلم ما في  
 القلوب الا من يشاء الله تعالى ولا يعلم ما في  
 السموات والارض الا من يشاء الله تعالى ولا يعلم  
 ما في الجبال الا من يشاء الله تعالى ولا يعلم  
 ما في الارض الا من يشاء الله تعالى ولا يعلم  
 ما في البحر الا من يشاء الله تعالى ولا يعلم  
 ما في السموات والارض الا من يشاء الله تعالى  
 ولا يعلم ما في القلوب الا من يشاء الله تعالى  
 ولا يعلم ما في السموات والارض الا من يشاء الله تعالى

بان لا يتحقق الزوال المذكور في الواجب المذكور  
 وقد قال في شرحه انهم حضروا ولا يخفى انه يؤول  
 الى انهم بعد منظر الفاسد في الزمان بغير احوالهم  
 التي هم تركب السنين وبعدهم عن غيرهم في  
 كيفية علم بالحدوثات وقد خرج مسافعا كغيبه  
 علم بالحدوثات بطريق حضرة صفوة في  
 التواهي في احوالهم او في احوالهم او في احوالهم  
 مقام احوالهم في الكلام بهما في احوالهم في  
 سواد كانه العلم حصولها او حضرة صفوة في  
 قوله لا نعلم الا العلم من العلم بالحدوثات في  
 اننا اذ علم الاطلاق **ول** لا نسوم الزوال  
 المذكور في المذكور اول الجائز هو من  
 يعلم مثلا سرية السيرة في احوالهم في احوالهم  
 او في احوالهم في احوالهم **ول** لا نعلم السواء في  
 سواد كانه العلم حصولها او حضرة صفوة في  
 قوله لا نعلم الا العلم من العلم بالحدوثات في  
 اننا اذ علم الاطلاق **ول** لا نسوم الزوال  
 المذكور في المذكور اول الجائز هو من  
 يعلم مثلا سرية السيرة في احوالهم في احوالهم  
 او في احوالهم في احوالهم **ول** لا نعلم السواء في  
 سواد كانه العلم حصولها او حضرة صفوة في  
 قوله لا نعلم الا العلم من العلم بالحدوثات في  
 اننا اذ علم الاطلاق **ول** لا نسوم الزوال







بالوضوح والتمسك بالحق والعدل  
 هو الذي لا يخطئ في العلم والحق والعدل  
 كونه الحق والعدل والعدل والعدل  
 مع جوده العورة والعدل والعدل  
 كونه الحق والعدل والعدل والعدل  
 على هذا الحال العلم كونه الحق والعدل  
 عن الطوريات العينية باعتبار الوجه الذي يرى  
 فيه التغير **ول** والعلم كونه الحق والعدل  
 كونه الحق كونه الحق كونه الحق  
 لا نعلم الاضافات **ول** ورد عليه ما ورد  
 عليه ظاهر الشواهد والعدل والعدل  
 بالوجهات العينية من حيث انها موجودات  
 عينية وهذا كونه الحق **ول** لا نعلم فيكم الزمان  
 لان العلم في العلم باعتبار الوجه العيني وبعده  
 الحق لا يمنع ما ذكره وقد عرفت في ذلك  
 يعلم الحق كونه الحق كونه الحق كونه الحق

على الوجه الذي لا يخطئ في العلم والعدل  
 هو الذي لا يخطئ في العلم والعدل  
 العلم كونه الحق والعدل والعدل  
 كما علم **ول** كونه الحق كونه الحق كونه الحق  
 هذا العلم كونه الحق كونه الحق كونه الحق  
 الزمان والعدل كونه الحق كونه الحق كونه الحق  
 والعدل كونه الحق كونه الحق كونه الحق  
 التبدل كونه الحق كونه الحق كونه الحق  
 كونه الحق كونه الحق كونه الحق كونه الحق  
 المستقر كونه الحق كونه الحق كونه الحق  
 كونه الحق كونه الحق كونه الحق كونه الحق  
 كونه الحق كونه الحق كونه الحق كونه الحق  
 كونه الحق كونه الحق كونه الحق كونه الحق  
 كونه الحق كونه الحق كونه الحق كونه الحق























راجعة على الواجب لم يفرق بينه وبين غيره من الواجبات  
 بل هو واجب على كل واحد من الواجبات والواجبات  
 ليست ذاتية في نفسها بل هي تابعة للواجب  
 فانها ليست بالواجبات بل هي تابعة للواجب  
 وهذا هو الوجه الذي ذكره السيد  
 المذكور انه قد اجمعت على ان الواجب ليس له وجه  
 قال في ذلك قاضي عيسى بن ابي طالب عن شاذلي  
 في الارض ولان السهم والشمس في الارض  
 من حيث انهما ليسا بواجبات بل هما في الارض  
 معلوم من تقاطع الواجب والوجه في الخارج  
 الا ان السهم على الواجب الكلي وهو الاجزاء والسماع  
 والارض فيه تمام على الواجب الكلي على هذا الوجه  
 في الخارج فلهذا لطف في ذلك من غير وجه  
 لان السهم والارض على الواجب الكلي لا يتصور ان  
 الواجب والارض من حيث هو كذا وبما  
 هذا الكيفية من تمام على السهم والارض كذا

من غير انهما على نفسهما كذا السيد والقول انهما كذا  
 في قوله كذا كذا كذا ولا يفرق بين كذا كذا  
**قوله** اما قبل من هذا الاستدلال بالانتماء  
 او ان كذا وجهه بوجهه الاول بالانتماء  
 بين السهم والارض في الارض كذا  
 انما هو ان السهم والارض في الارض كذا  
 في الواجب بوجهه في هذا الاستدلال بالانتماء  
 انما هو ان السهم والارض في الارض كذا  
 وهذا الوجه الذي ذكره السيد المذكور  
 في قوله ان السهم والارض في الارض كذا  
 انما هو ان السهم والارض في الارض كذا  
 بطريق الاطلاق والظهور في كذا كذا  
 انما هو ان السهم والارض في الارض كذا  
 منقول الا ان السهم والارض في الارض كذا  
 المذكورة في الاستدلال بغيره بالعلم غير لازم  
 ليقول الاستدلال بغيره والوجه انما انما

















































الى انما حقيقة الوجه مرجع الى التفسير الشبه  
 بقوله العلم ان من لا دليل على كونه من  
 قول العلم انهم وايضا **ول** كما ان وجه وجوب  
 الوجه بمعنى انه لا يغير الشيء الثاني اقصا  
 الوحدة وبطل الشيء الاول والثاني اقصا  
 مثل الخط وهو عدم الزك قوله وكما ان الشيء  
 بال في لا ياكث العلم **ول** وايضا انما كبر حقيقة  
 وجوب الوجه لا يخفى انه بر عليه ما اوردنا على  
 الدليل السابق من انه في الوجه الى متى والحق  
**ول** يجب ان يكون وجه الحق كونه واجب  
 الوجه وكونه غير الوجه العرف **ول** وايضا  
 عرف الوجه مرجع هو موجوده لا من وجده  
 باعتبار ذاته ان وجه الوجه انما هو باعتبار  
 نفسه وليس واحد على ما يجر وجه الوجه باعتبار  
 ام واحد هو هو فلا يعم فيه اكثر من وجه  
 فلا يبعد كثرة وهو الخط والفرق بين الدليل

كتابخانه  
 مجلس شريعته  
 ١٣٤٦

والفرق انه اضف الى انما في تساوي مراتب العلم  
 الى الواحد العرف وفي هذا السقف لا حاجة  
 الى اضفه فاعلم فانه انما يجمع بين انما وجه  
 عينه الوجه في الواجب كونه غير وجه الوجه  
 واما على كونه الصريح في الحق العينه الزك الوجه  
 لبعضه فانه موجودا لا يباين ذلك الدليل في  
 الشبه بانه ربا كما ان انما او كبر كذا  
 ثم عرف ذلك **ول** والا كما ان غير ذلك  
 لا من وجهه ما حصل فيه قطع والام يحصل العرف  
 لعدم اكثر من حاصل في انما البتة فاما انما  
 الوجه الحاصل كانه غير مدخل في اقصا عدم اكثر  
 المذكورة ويحتمل انما غير شخص الوجه الى اقصا  
 الوجه لا من حقيقة باعتبار الوجه والفرق بين  
 هذا الدليل والدليل الثاني باعتبار تفاوت طريقتي  
 في دخل الغير الى اقصا بعض الوجه فانه  
 في السابق باعتبار الامكان ومنها باعتبار الوجه



**قوله** ولا يمنع التام لا من وجوب الذات أو  
 كائنه بل من ان يقع عند الخلق مكانه وجوب  
 التام وجوب الوجوه على ما في متن البواردة  
 المستوية **قوله** فمن المذود المذكور وهو تقدم  
 الوجوه على نفسه ضرورة تقدم العلة على المعلول **قوله**  
 والوجوه **قوله** فانه كائنه الوجوه **قوله** ان الوجوه  
 التي هي الوجوه من الوجوه المتأخرة بها بينه وبين  
 المراد من قوله من الوجوه **قوله** وكيف يمكن  
 المهيبة بالحدة من الحفظ العرفي بالحق امر  
 اقر اليه **قوله** لب الحق ان سبب مهيبة **قوله**  
 الحق او سبب التام كالموضوع للموضوع او العلة  
 للمعول **قوله** ولا تحقق بها حقيقة الحق الجسدية  
 الرسبية تمام واحد في معناه **قوله** بل بالكا  
 على تقديم الحفظ الموقوفة والوجوه امر خارج عن  
 حصة الحق الجسدية في غير الواجب في ظهور **قوله**  
 واذا كان الحق العام ان الذي فرض انه جسي

وما يوجب التام بقوله او يوجب وما يوجب التام  
 لشخصه في مهيبة ما يكون كائنه لا يحصل به الوجوه  
 الذي هو نفس الجسدية على الفرض المذكور فيتم  
 لشخصه الفصل داخل في اصل حقيقة الجسدية **قوله**  
 وحال ما يقع به احدى في احوال ما يوجب الاحتمال  
 والتقدم في المهيبة غير الفصل مما ذكر في الموضع  
 والزمنا من الوجوه وغيرها اظهر في جميع ما ذكرنا  
 من الاحكام من انه لا بد من لا يمكن لهذه الامور  
 ودخل في اصل الحق الجسدية والنوع والشك في هذه  
 الامور موجه لتفسير الواجب بزم لشخصه  
 لهذا دخل في اصل الحق العام بناء على انه هو الوجوه  
 وهذه الوجوه قطعا **قوله** وجبت مهيبة الجسدية  
 ابر حيث يمكن مهيبة الجسدية او مهيبة النوع **قوله**  
 قد وقع الفراغ من ترتيب هذه الحاشية  
 الشريف كفايته وان اقل الحاشية  
 ابن عبد السلام في هذه  
 في ربيع الاول ١٠٨٣  
 كتبت

الامور التي هي



۲۵۹۱

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی





خطی
۲